الثورة ALTHAWRAH DAILY
Satarday : 25 Jomada . Al-ola 1434 - 6 April - Issue No. 17670

العدالة الاجتماعية في النموذج التنموي

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

ومن الواضح أن تلازم المفهومين إنما يؤكد على شروط النمو الاقتصادي المطلوب والمرغوب - أي على طبيعة النمو الاقتصادي المرغوب ونوعيته وهو أن يكون نمواً اقتصادياً مضطرداً مستداماً يحقق الانصاف والعدل لكل شرائح المجتمع ويعيد الاعتبار للطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة والمهمشين. أن يكون نمواً ايجابياً ومنتجاً يولد فرص العمل ويجابه مشكلتي البطالة والفقر ويؤدي إلى تنمية عادلة في الريف والحضر.

> ، كنت قد ذكرت في مقالي السابق أن للنموذج التنموي الجديد ثلاثة مضامين أساسية أو أن هذا النموذج يمثل مثلثا بأضلاع ثلاثة تمثل العدالة الاجتماعية قاعدة المثلث وهي جوهر المضمون الاجتماعي للنموذج.

بينما يشكل المضمون الاقتصادي والمضمون المكاني ضلعا هذا المثلث أخصص هذا المقال للحديث عن مقاصد العدالة الاجتماعية باعتبارها حجر الزاوية الحاكمة لنتائج وثمار النموذج التنموي.

إن العدالة الاجتماعية هي مبدأ قيمي وأخلاقي أساسي واسع التفسير وله تطبيقاته العملية الشاملة والمتنوعة.

وهي في التصور الإسلامي تعني تحقيق كرامة الإنسان الذي كرمه الله بها ((ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر... الآية)) وبمقاصدها المادية والمعنوية والروحية، لذلك فهي تمثل مبدأ أصيلاً لاستقامة الحياة وعمارة الأرض وتقليل الفوارق بين الناس وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

فتحقيق الكرامة الإنسانية يكفل تحقيق الحياة الحرة الكريمة وليست منحة من أحد ولكنها حق مكفول ومن ثم فإن التنمية هي كرامة الإنسان ، وكرامته هي غاية التنمية ، مما يعني أنه لا بد من كفالة فرص حقيقية للمواطن .

لقد ظلت العدالة الاجتماعية الشغل الشاغل للمفكرين والفلاسفة وهما عند السياسيين ومعياراً للاقتصاديين في قياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لأي نظام اقتصادي.

فالنظام الاقتصادي عندما يكون قادراً على تمليك أفراد المجتمع المنافع وتحقيق مستوى مرتفع للعدالة والإنصاف في توزيع ثمار التنمية، وعندما يكون قادراً على تقليل الفوارق بين الأفراد وإزالة التوتر والصراعات الاجتماعية والسياسية، فإن هذا النظام يكون قد نجح نسبياً في تحقيق العدالة الاجتماعية.

فالعدالة الاجتماعية بمضمونها الاجتماعي عميقة الصلة ليس فقط بمستوى الإنصاف في توزيع الثروة والدخل والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإنما أيضاً بتقليل الفوارق بين الافراد ، وترتبط بمفهوم العدالة الاجتماعية قضية ذات أهمية جوهرية للاستقرار الاجتماعي، هي قضية التماسك الاجتماعي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنجاز الاستقرار الاجتماعي والتكافل والتوازن الاجتماعي.

فلا تنمية مستدامة مالم تتم المحافظة على التماسك الاجتماعي وبه تتحقق الثقة العامة بين النظام الاقتصادي والجماعة السياسية والاقتصادية ، فالتماسك الاجتماعي يمثل هدفا جوهريا لتفادي الآثار الجانبية أو السلبية للاقتصاد الحر المنفلت الذي يولد الفردية الأنانية ويضعف المسئوليات المشتركة ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ولذلك، فإن أي نظام اقتصادي لن يكون كفؤا اجتماعيا ما لم يكن قادرا على ترسيخ التماسك الاجتماعي بين الأفراد، وزيادة درجته ومستواه، وهذا يتطلب الاستثمار في منظومة التماسك الاجتماعي التي من شأنها أن تعظم الأهداف والمصالح والمنافع المشتركة وقيم العمل الجماعي وتنجز التضامن والتكافل الاجتماعي.

واليوم أضحى للتماسك الاجتماعي مقاصد رئيسية ثلاثة تُعتبر مقاييس عالمية لقياس مستوى انجاز النظام الاقتصادي لأبعاد العدالة الاجتماعية.

فالإدماج الاجتماعي والحراك الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي تمثل مقاصد أساسية للتماسك الاجتماعي. يتضمن بُعد الادماج الاجتماعي تقييم المستوى الذي يتيحه النظام الاقتصادي من فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد .

ومن مؤشرات قياس هذا البُعد تقييم حجم الموارد الجديدة التي يتيحها النظام لمجالات التنمية الاجتماعية الأساسية كالانفاق على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية (مؤشرات التنمية البشرية).

كذلك فحص وتقييم الانفاق على التنمية الريفية حتى يكون الريف كالحضر ، إضافة إلى تقييم مستوى الانفاق على مكافحة العادات الاجتماعية السلبية كالثار والتهميش الاجتماعي لبعض الفئات وتقييم مستوى الانفاق على حل الصراعات والصلح بين الجماعات والأفراد.

أما بُعد الحراك الاجتماعي فإنه يعني مدى الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص المحرز ونتائجه على مستوى رضى الأفراد وسعادتهم ، وهذا يتطلب قياس مدى نجاعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤسس لشراكة منظمة وفاعلة للأفراد، وبالاضافة إلى ذلك تقييم مستوى فاعلية المؤسسات الديمقراطية ومدى تمسكها بالدفاع عن قواعد الشراكة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع.

ومن جانب آخر فإن تراكم رأس المال الاجتماعي يتضمن تقييم مستوى الثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات ونتائج ذلك على شعور الأفراد بالانتماء إلى المجتمع.

وهذا يتطلب تقييم مستوى الشراكة في تمويل المشروعات ومنظمات المجتمع المدني في القيام بعمل جماعي ومن ذلك الشراكة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشراكة بين هذه المؤسسات في برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

ومن جهة أخرى فإن مقاصد وأبعاد التماسك الاجتماعي لها علاقة بفاعلية العدالة الاجتماعية وعلاقتها بنتائج وثمار النمو الاقتصادي .

فالنمو العقيم الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي دون أن يؤدي إلى توليد فرص عمل للمواطنين لا يحقق العدالة لأنه يجعل ملايين الأفراد يشتغلون لساعات طويلة في أعمال زهيدة الأجر ومنخفضة الدخل ، كما أن النمو بلا مستقبل الذي لا يأبه بحقوق الأجيال القادمة ويتحيز فقط للحاضر والجيل الحالي هو نمو مخل بمقتضيات العدالة الاجتماعية.

ولا يقل النمو المكبوت شأناً في الحاق الضرر بالعدالة الاجتماعية ، فالنمو المكبوت أو النمو الاقتصادي المادي الذي لا يقترن بتنمية سياسية حقيقية، نمو منقوص ومخل بجوهر العدالة الاجتماعية، لأن أي نمو بداية تنمية سياسية حقيقية يعني حرمان الناس من المشاركة الحقيقية في صناعة خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا الحرمان هو الذي يشكل حاضنة كبيرة لسوء توزيع الدخل والثروة والفرص .

وبصورة عامة ، فإن التنمية التي تديم التفاوتات بين الناس ليست تنمية مستديمة ولا هي تنمية تستحق الاستدامة وفقاً لأدبيات الأمم المتحدة، ومن ثم فإنها لن تكون مقبولة لأنها ببساطة تتناقض كلية مع مقاصد العدالة الاجتماعية.

لذلك ، فإن تحقيق المضمون الاجتماعي والانساني للنموذج التنموي الجديد والذي تشكل العدالة الاجتماعية بوابته الرئيسية مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع مع دور ريادي للدولة في هذا المجال وهو دور تفاعلي وتشاركي مع المجتمع ممثلا بالقطاع الخاص والقطاع الأهلي والتعاوني وفي إطار منظومة القيم الإسلامية التي تفتح آفاقا رحبة لتحقيق الأمن الاجتماعي للأفراد بمعناه الواسع والقائم على التطبيق العميق والشامل لقيمة العدالة الاجتماعية، التي أفتقدت في العقود الماضية. فتحقيق التماسك الاجتماعي مرتبط بالتطبيق الجاد والصحيح لمفهوم العدالة الاجتماعية.

وبصورة محددة ، فإن المضمون الاجتماعي يؤكد على عدد من الفرص التي من شأنها أن تحقق مستوى المعيشة اللائق بالمواطن الذي يكفل كرامة المواطن كإنسان وهي:

الفرص الاجتماعية : وتتضمن أبعادا مختلفة منها الفرص الاقتصادية بتمكين المواطن من العمل في المجال الذي يرغب به ويوظف موارده في مجالات الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص دون تمييز.

إن توفير الفرص الاقتصادية يحقق للمواطن أمناً اقتصادياً يمكنه من الحصول على دخل وموارد مناسبة تليق بكرامته كإنسان وتحقق له حد الكفاية الذي يقيه من شرك الحرمان الاقتصادي -الجوع- وسوء التغذية واعتلال الصحة والوفاة المبكرة.

> إن حق المواطن في اكتساب المعرفة والعلم يمثل بعداً آخر لتحقيق الفرص الاجتماعية ، وفرص العمل فالتعليم في كل مراحله مجاني وهو إلزامي في المرحلة الأساسية ومن حق المواطن الحصول على الرعاية الصحية الكاملة والمياه النقية، وبصورة عامة فإن من حق المواطن التمتع بتنمية بشرية مرتفعة ،وإذا كان هذا الحق ممنوحا للأجيال الحالية فهو كذلك بالنسبة للأجيال القادمة.

فالمضمون الاجتماعي يؤكد على مبدأ التلازم والترابط بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فإذا كانت التنمية البشرية وفقاً لتعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تعني إفساح المجال أمام الإنسان ليعيش حياة مديدة يتمتع فيها بالصحة والعافية ويحصل على التعليم ويحقق ذاته، فإن التنمية المستدامة من جهة أخرى تعني الحرص على إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد، فالتنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية مالم تكن مستدامة.

والتنمية المستدامة من جهة أخرى وفقاً لتعريف اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية (1987) تعني تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون اعاقة مقدرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتها أيضا.

إن تلازم مفهومي التنمية البشرية والمستدامة تعني امكانية استخدام مؤشرات التنمية البشرية لقياس الانجاز التنموي المستدام.

ومن الواضح أن تلازم المفهومين إنما يؤكد على شروط النمو الاقتصادي المطلوب والمرغوب - أي على طبيعة النمو الاقتصادي المرغوب ونوعيته وهو أن يكون نمواً اقتصادياً مضطرداً مستداماً يحقق الانصاف والعدل لكل شرائح المجتمع ويعيد الاعتبار للطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة والمهمشين. أن يكون نموا ايجابياً ومنتجاً يولد فرص العمل ويجابه مشكلتي البطالة والفقر ويؤدي إلى تنمية عادلة في الريف والحضر.

> وتعني الفرص الاجتماعية تحقيق الأمن الاجتماعي للمواطن.

إن الأمن الاجتماعي مسألة مرتبطة بمبدأ التكافل الاجتماعي ومبدأ التوازن الاجتماعي وتحقيق ذلك يتطلب ما يلي:

>التأكيد على بناء شبكة حماية اجتماعية فاعلة بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي ، وتؤدي فيها مؤسسة الزكاة والأوقاف دورهما الفاعل بعد إعادة هيكلتهما وتطوير دورهما الاجتماعي والاقتصادي كمؤسسات مستقلة تنظمها الدولة، إن الغاية من الأمن الاجتماعي هي التخلص من ربقة الفقر والبطالة والحرمان الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ، كما أن من حق المواطن ذي الاعاقة أو العاجز عجزا كليا أو جزئيا عن العمل أو في حالة الشيخوخة أو البطالة أن يحصل على ضمان اجتماعي يكفل له حد الكفاية، والمستوى المعيشي اللائق.

ويتطلب الأمر، إعادة صياغة لمفهوم ومضمون شبكة الحماية الاجتماعية بما يؤدي إلى مزيد من التناسق والتكامل وتحقيق أقصى فاعلية لها، لذلك يستلزم الأمر تطوير دور وفاعلية شبكات الحماية الاجتماعية الآتية.

- صناديق التنمية الاجتماعية.
- برامج الدعم النقدي وإعانة العاطلين من خلال صناديق الرعاية الاجتماعية.
- برامج الأشغال العامة.
- برامج الدعم السلعي (السلة الغذائية مثلا).
- برامج المشروعات الصغيرة والأصغر وسبل الحصول على الاقراض الميسر وبأدوات التمويل الاسلامي وتشجيع القروض الحسنة، إضافة إلى تشجيع مؤسسات التمويل على استخدام اسلوب التمويل المتنقل في الريف.
- برامج التأمين الصحي التي تكون مجانية لغير القادرين على الدفع.
- الضرائب التصاعدية كأداة لتحقيق التوازن الاجتماعي.
- برامج الاسكان الشعبية بالشراكة الحكومية والقطاع الخاص والأهلي والتعاوني.
- المؤسسات المستقلة للزكاة والأوقاف ودورها في تحقيق التكافل الاجتماعي.

-سياسة عادلة للأجور تقوم على رفع الحد الأدنى والأعلى للأجور وجعله متغيراً مع مستوى الأسعار وربط الأجر بالانتاجية ومبدأ الحاجة التي من شأنها أن تحقق حد الكفاية .

> ويرتبط تحقيق الأمن الاجتماعي بتحقيق الأمن المائي، وفي اليمن فإن حصة المواطن من المياه ما زالت هي الأقل مقارنة بالمعايير العالمية. وهو ما يستلزم إدراج برنامج تطوير الموارد المائية ضمن اطار المشروعات والبرامج الاستراتيجية في النموذج التنموي.

> كما يرتبط بالأمن الاجتماعي مسألة تحقيق الأمن الغذائي للفرد والمجتمع الذي يستهدف في المقام الأول القضاء على الجوع وسوء التغذية واعتلال الصحة . وللحديث بقية.

استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء - عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل - رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية

الجنوب.. أول غيث مؤتمر الحوار

عارف الدوش

لم يعد هناك بصيص أمل لمعرقلي الحوار في الداخل والخارج المتواجدين في الغرف المظلمة أو المتوارين خلف الصمت أو "اللعب بالبيضة والحجر" لم يعد هناك متسع من الوقت للمناورات وممارسة لعبة الحبل بالشد والإرخاء وفقاً لتكتيك "شَعَرَة معاوية" المتداول في عالم السياسة الزئبقية بعد مخرجات الجلسة الأولى أو المرحلة الأولى للمؤتمرالتي قالت بوضوح أن الأمل الذي يتحدث عنه السياسيون والكتاب والمتابعون ويترقبه ملايين اليمنيين واليمنيات بشوق وتلهف بدأت معالمه تظهر جلية واضحة من خلال البيان الختامي للجلسة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني.

> مخرجات الجلسة الأولى أو المرحلة الأولى من مؤتمر الحوار الوطني كانت مبشرة بالخير، مفرداتها سارة ونقاشاتها متوترة لكنها صريحة في الجلسات العامة وفي جلسات اللجان، هناك إصرار من قبل غالبية المشاركين في مؤتمر الحوار على ضرورة أن تأتي مخرجات الحوار كرافعة جديدة في الاتجاه الثوري التغييري خاصة فيما يتعلق بالقضايا الهامة المفتاحية للتغيير، "القضية الجنوبية وقضية صعدة" لا يختلف اثنان على أن الشفافية وسخونة النقاشات حول القضيتين هي التي كانت وراء المخرجات التي نستطيع القول عنها أنها أول غيث مؤتمر الحوار الذي نريده غيثا مدرارا يغسل أدران البلاد والعباد ويروي شجرة التغيير والحرية لتنبت ساق وفروع وأغصان الدولة الاتحادية المدنية الديمقراطية الحديثة.

لم يعد هناك بصيص أمل لمعرقلي الحوار في الداخل والخارج المتواجدين في الغرف المظلمة أو المتوارين خلف الصمت أو "اللعب بالبيضة والحجر" لم يعد هناك متسع من الوقت للمناورات وممارسة لعبة الحبل بالشد والإرخاء وفقاً لتكتيك "شَعَرَة معاوية" المتداول في عالم السياسة الزئبقية بعد مخرجات الجلسة الأولى أو المرحلة الأولى للمؤتمرالتي قالت بوضوح أن الأمل الذي يتحدث عنه السياسيون والكتاب والمتابعون ويترقبه ملايين اليمنيين واليمنيات بشوق وتلهف بدأت معالمه تظهر جلية واضحة من خلال البيان الختامي للجلسة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني.

> فقد حمل البيان الختامي توجها ثوريا واضحا في ما يتعلق بالقضية الجنوبية من خلال تأكيده على تنفيذ الـ20 نقطة وكذلك إصرار الناس على ضرورة السير قدما باتجاه الحلول المرضية لجميع الأطراف، فكانت مخرجات الجلسة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني هي الرد العملي على التشكيك والإشاعات التي أطلقتها ولا زالت تطلقها مطابخ إعاقة الحوار وتجيير مخرجاته لصالح التوجهات الصانعة للنكسات والأزمات والارتداد والنكوص وهي مطابخ تآمر تقودها وتعمل بها قوى خفافيشية تتلون وتعيد تحالفاتها وفقا لمصالحها ويعرفها الشعب اليمني جيدا فقد خبر ألاعيبها واكتوى بأساليبها الملتوية، فهي قوى معتادة على المراوغة والتخفي والسكوت والصبر والتحمل وفي الوقت نفسه تعمل بشراسة مستخدمة كل أنيابها ومخالبها الجارحة.

> وفي ما يتعلق بالقضية الجنوبية مفتاح نجاح أو فشل وانتكاس مؤتمر الحوار والتسوية السياسية هناك وضوح بأنه لا تراجع عن السير باتجاه الحل الذي يخدم اليمن ويحافظ على وحدتها وأمنها واستقرارها وهو ما تحدثت عنه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بوضوح، صحيح أن الحوار بلا سقف، ولكن هناك شبه إجماع بين المتحاورين بأن الحلول سواء للقضية الجنوبية أو قضية صعدة ستتحقق في ظل المحافظة على وحدة اليمن وأمنه واستقراه ولكن بشكل جديد يحترم التنوع ويحقق المواطنة المتساوية ويؤمن بالمشاركة المجتمعية الفعلية لا الشكلية.

> ومن يشكك أو يقلل مما تم إنجازه أو يعزف على وتر خيباتنا السابقة في الحوارات والوثائق التي توصلنا إليها لن يحصد إلا الريح فهذه المرة الناس متفائلون لأن الضمانات حقيقية وملموسة فرعاة التسوية العشرة هم الضمانة الحقيقية لتنفيذ بنود التسوية التي لابد لها أن تصل إلى دولة يمنية اتحادية مدنية ديمقراطية ولن يسمح المجتمع الدولي بعرقلة العملية السياسية أو إنتاج شكل هجين غير معروف الملامح لأن ذلك قد يؤدي إلى انفجار أكبر بعد فترة بسيطة سيكلف الأمن الإقليمي والدولي مخاطر جمة.

> وهناك مخاوف جدية من تصعيد محتمل بطرق متعددة لتخفيف مخرجات مؤتمر الحوار وخاصة من القوى والأطراف التي فقدت مصالحها أو التي تشعر بأن نتائج مؤتمر الحوار ستسحب بساط الهيمنة السياسية والعسكرية والإقتصادية من تحت أقدامها ولن يكون طريق مؤتمر الحوار سالكاً أو مفروشاً بالورود، فهناك تحديات حقيقية وكوابح ظاهرة ومستترة لكن كل ذلك معمول حسابه وتتوقعه قوى التغيير ورعاة التسوية الذين أعلنوا صراحة وبدون مواربة بأن هناك اتفاقاً دولياً على استقرار ووحدة اليمن، وأن الحلول للمشاكل والقضايا العالقة يجب التوصل إليها تحت سقف الوحدة بشكل جديد وليست تلك التي كادت تمزق اليمن وغير مسموع بأي جنوح نحو التعطيل أو العنف.

> لقد كان البيان الختامي للجلسة الأولى لمؤتمر الحوار واضحاً بما فيه الكفاية وكذلك وثيقة مطالب فريق القضية الجنوبية وما دار من نقاش حول قضية صعدة وإن تعثرت أعمال فريق صعدة أن الحلول تحت سقف الوحدة ولكنها ليست تلك الوحدة التي كادت تمزق اليمن وتفجرها أشلاء بل هناك إيمان وإصرار عميقان بضرورة أن تنتج الحلول نحو الإنصاف والاعتراف والاعتذار سواءً للجنوب أو لصعدة، وقيل كلام واضح واتخذت مواقف بشفافية كلها قالت بضرورة إرساء الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي القائم على احترام مكونات اليمن الثقافية والإجتماعية والجغرافية والإقتصادية والقبول بالعيش المشترك بعيداً عن الهيمنة والوصاية والاستئثار والاستحواذ.

> ويبدو أن المرحلة الثانية من مؤتمر الحوار الوطني ستنطلق متزودة بمخرجات المرحلة الأولى صوب تحقيق معدلات مرتفعة من المخرجات الهادفة لتأمين النتائج المرجوة في ما يتعلق بالوصول إلى الحلول المرضية المتوافق عليها ولا يلغي ذلك أن هناك أطرافا ستعمل على صناعة التأزيم وتعقيداته.

> أخيراً : الناس في جنوب البلاد وشمالها منتظرون لقرارات وإجراءات جدية تلامس جوهر الحلول للقضية الجنوبية وقضية صعدة تترافق مع مجريات مؤتمر الحوار الوطني، خاصة في ما يتعلق بالاعتراف والاعتذار والبدء بتنفيذ العشرين النقطة في ما يتعلق بالقضية الجنوبية وإزالة المظالم والإعمار في ما يتعلق بقضية صعدة.

أخطاء السياسة

عارف الصرمي

أنا لا أكره إيران، وكثيرا ما توقفت أمام سؤال- لماذا نعادي إيران؟ وماهي مصلحة اليمن من ذلك؟ لكن للأسف فأخبار السفن الإيرانية المحملة بالأسلحة والصواريخ إلى جنوب اليمن وقبلها إلى صعدة شمالا يجعلني أعيد السؤال معكوسا- لماذا نعادينا إيران؟ وماهي مصلحتها في ذلك؟

أخطاء السياسة التي تصنع على عجل- ويقوم بها المغامرون بحياة الشعوب وأرزاقهم هي التي تجعلنا نغفل قوانين الحياة، فنجرب المجرب ونتجرع مرارا نفس الكأس!! فنخسر الأصدقاء الأقربين ونضاعف بهم الخصوم ولا نكترث لنزيف المهابة!!

لا غنى لليمن واليمنيين عن السعودية ولا غنى للسعودية وأهلها عن اليمن، فكلاهما عمق استراتيجي وأمني لبعضهما، وبركة البارود إذا انفجرت في أحد البلدين فشظاياها لن تصيب الداخل فقط وإنما ستشمل الجوار والمصالح الإقليمية والدولية! فما يؤذي المملكة يؤذينا باليمن دولة وشعبا، كما أن رخاءها واستقرارها يعني بالضرورة استقرارا لنا، والعكس صحيح! وإذا كانت هذه القاعدة تسري في الظروف الطبيعية، فإنها تغدو أكثر أهمية حين تهب رياح السياسة من خارج الحدود محملة بعواصف تبرق وترعد تستهدف البلدين معا في آن واحد ومن طرف واحد!

من حق المملكة العربية السعودية الشقيقة أن تصدر قوانينها التي تريد على أرضها وشعبها، والواجب احترام الإرادة والسيادة والقوانين لأكبر وأغنى دولة عربية، غير أن تطبيق قانون العمل بصيغته الحالية- دون تعديل أو استثناء- سيتسبب بمجزرة أخلاقية بحق أعداد كبيرة من العاملين اليمنيين داخل الأراضي السعودية، و سيقضي على مصدر أرزاقهم ومن يعولون! ونتيجة لذلك سيتلقى الاقتصاد اليمني المتهالك ضربة موجعة بذات القدر الذي ستهتز فيه نظرة الشعبين لبعضهما ويفتح الباب على مصراعيه للاعب ثالث يترقب هذه الفرصة! وخطورة الأمر هنا، أن يكون قانون العمل السعودي هو بركة البارود التي يراد لها أن تنفجر في اليمن!!!

بعد حادثة تفجير مسجد الرئاسة بصنعاء العام الماضي، بادرت السعودية على الفور لتدارك اليمن من مصيبة فراغ الحكم! فاستضافت الرئيس صالح وفريق حكمه ورئيس حكومته ورئيسي مجلسي النواب والشورى للعلاج عدة أشهر في مستشفياتها!! وهذه الحادثة كشفت لنا فضيحة أن اليمن بعد 33 سنة من حكم الرئيس صالح، ليس فيها مستشفى واحد يصلح لعلاج الرئيس! وحين وقعت الواقعة إذا بالسيادة اليمنية ترقد على سرير المرض في الرياض، والممرض السعودي بيده أن يحيي النظام اليمني ويميته بحقنة تخدير!!! ومع ذلك وقفت المملكة موقفا عظيما سيخلده التاريخ، ثم جاءت بعد ذلك المبادرة الخليجية التي حصنت اليمن من الانزلاق في حرب أهلية، لتؤكد عمق إدراك قادة السعودية ودول الخليج لمخاطر انفجار بركة البارود في الجوار!

الحديث عن تاريخ اليد البيضاء للمملكة في اليمن ومواقفها الأخوية النبيلة لا حصر له ولا ينكره إلا جاحد، والحديث في البديهيات إهدار لأوقات العقلاء! ولذلك سأتوقف هنا فقط مع السياسة ومصالحها وتداعياتها الأخيرة تبعا لقوانين الحياة التي خبرها العقلاء في اليمن.

أنا لا أكره إيران، وكثيرا ما توقفت أمام سؤال- لماذا نعادي إيران؟ وماهي مصلحة اليمن من ذلك؟ لكن للأسف فأخبار السفن الإيرانية المحملة بالأسلحة والصواريخ إلى جنوب اليمن وقبلها إلى صعدة شمالا يجعلني أعيد السؤال معكوسا- لماذا تعادينا إيران؟ وماهي مصلحتها في ذلك؟

الظاهر أن السعودية ودول الخليج ومعهم الغرب بدعمهم للثورة السورية التي تخنق اليوم نظام بشار، في الطريق لإسقاط الحليف السياسي الأول لإيران في المنطقة، وساعتها تكون إيران قد تلقت ضربة موجعة في العمق بخسارتها لنظام الأسد، وما سيترتب عليه من تداعيات تهدد مستقبل حزب الله في لبنان، وهي ضربة أخرى موجعة! ولمواجهة ذلك قررت إيران تفخيخ الجوار الخليجي في الجنوب السعودي بإقامة دولتين حليفتين لها في اليمن وحده!! فلن يستطيع أحد منع قيام دولة شيعية بصعدة شمالا إذا نجحت إيران بمساعيها بانفصال الجنوب!!. وإذا كانت ثورات الربيع العربي قد دفعت بالإسلام السني إلى الحكم حتى الآن! فإن إيران في حال نجاحها بانفصال جنوب اليمن وقيام دولة شيعية في جنوب السعودية ستسعى -قطعا- لاستهداف الأنظمة الخليجية من داخلها بتأجيجها للمشاعر الثورية لأنصارها داخل دول الخليج باتجاه وصول الإسلام الشيعي لحكم دول الخليج العربي!!! وكأن رسالة إيران تقول بوضوح (إن الأنظمة الخليجية كلها هي الفاتورة في حال أصرت هي وأمريكا و أوروبا على إسقاط النظام في سوريا!!). والملاحظ أن إيران لم تقتصر عند هذا الحد، بل تنتهج سياسة الاستقطاب الناعم للنخب اليمنية من مثقفين وسياسيين وصحفيين وباحثين وناشطين مستقلين وكلهم متعلمون تعليما عاليا، باستضافتهم إلى بيروت وطهران في نشاط سياسي وثقافي وسياحي مشروع تماما! ولن يستطيع أحد المزايدة عليهم وإنكار زيارتهم لبلد مسلم يستضيفهم باحترام ويعاملهم بتواضع لا تعالي فيه وبدون اشتراطات!! بالقياس -طبعا- مع طبيعة التعامل الذي يفرضه قانون العمل السعودي مع اليمنيين العاملين منذ سنوات داخل أراضي المملكة!!! ومع ملاحظة ان شريحة اليمنيين الذين دأبت السعودية على استقطابهم منذ قيام النظام الجمهوري في اليمن حتى اليوم ليسوا سوى مشائخ قبليين معظمهم غير متعلمين !!.

والخلاصة، فإن دول الخليج وبمقدمتهم السعودية ومعهم الغرب حين يتقبلون- ببساطة- أن تكون اليمن هي ساحة حربهم البديلة مع إيران، فإن بركة البارود ستتسع أكثر وحجم الانفجار سيكون مدويا في وجه الجميع!!! وبخاصة إذا وفرنا الذرائع والحجج لبعض المراهقين سياسيا في اليمن والسعودية ليصبوا الزيت على النار لتغذية مشاعر الكراهية بين الشعبين اللذين لطالما جمعهما تاريخ من المحبة و الاحترام والنسب أيضا.

لم نتعلم الديمقراطية بعد!!

أحمد الأكوع

> نحن هنا في اليمن لم نتعلم الديمقراطية في المدارس كما تعلمها اطفال امريكا وأوروبا وفي البداية أي بعد قيام الثورة انقسمنا في اليمن نحو تطبيق الديمقراطية فمنا من أراد أن يطبقها بالمفهوم الشيوعي فاشتط في تطبيقها وانتهى إلى حيث انتهى البعض، إلى الطريق المسدود والبعض ارادها الديمقراطية الفاضلة فاخفق وتساءل البعض كيف يمكن أن يوجد في اليمن مجتمع فاضل له قيم سلوكية تعامل الافراد مع بعضها بعضا ثم تعاملهم مع غيرهم من اليشر وقيم حكمية وحكامنا بعد الثورة لم يعلمونا الديمقراطية الحقيقية لأنهم لم يكونوا مؤهلين وفيهم كفائة ومعرفة وعلم بحيث ينقلوننا إلى مرحلة جديدة قائمة على الصدق والمعرفة وعلى الاخلاق التمدنية، ولذلك كيف يوجد مجتمع ديمقراطي وحكم ديمقراطي بينما جميع افراد المجتمع إن لم نقل غالبيتهم لا يعرفون ما هي الديمقراطية؟ وإعلامنا لم يصل بعد إلى المكان المطلوب ولدينا ما يقرب من مائة وخمسين صحيفة والناس في ظلها لا يعرفون الحرية والديمقراطية وهذه تصدر يوميا واسبوعيا وشهريا بحيث لو فرشناها على إحدى المدن الكبيرة لغطتها بسحاب من الورق وبعضها أو أكثرها يحمل غمامة من الكذب والتضليل وهم والشعب جميعا لم يتعلموا الديمقراطية في المدارس ولا عاصروها تطبيقا في المجتمع.

جواب في فخر..؟

سأل رجل من قريش رجلا من بني قيس بن ثعلبه ممن انت؟؟ قال من ربيعه قال له القرشي: لا اثر لكم ببطحاء مكة: قال القيس: آثارنا في اكناف الجزيرة مشهورة مواقفنا في يوم ذي قار معروفة: فأما مكه فسوء العاكف فيه والباد كما قال الله تبارك وتعالى فافحمه؟

قدم اعرابي البصرة فدخل المسجد الجامع وعليه خلقان وعمامه قد كورها على رأسه فرمى ببصره يمنة ويسره فلم ير فتية احسن وجوها ولا اظهر زيا من فتية حضروا حلقة عتبة المخزومي فدنا منهم في الحلقة فرجه فطبقها فقال له عتبة: ممن انت يا اعرابي قال من مذحج قال من زيدها الأكرمين أو من مرادها الاطيبين، قال لست من زيدها ولا من مرادها قال فمن أيها؟ قال فإني من حماة اعراضها وزهرة رياضها بني زبيد قال فافحم عتبة حتى وضع فلوسته على راسه وكان اصلع فقال له الاعرابي فأنت اصلح ممن انت؟ قال: انا رجل من قريش قال: فمن بيت بيوتها من بيت مملكتها؟ قال: اني من ريحانتها بني مخزوم قال: والله لو تدري لم سميت بنو مخزوم ريحانة قريش ما فخرت بها ابدا انما سميت ريحانه قريش بخور رجالها ولين نسائها: قال عتبه والله لا نازعت اعرابيا بعدك ابدا.

شعر
للعلامه محمد بن اسحاق
ناولني الريم الاغن قهوة
ردت لي النشاط بعدما ذهب
كانهم والمصطلح من فوقها
فعن عقيق فيه نقش من ذهب

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388